بسم الله الرحمن الرحيم

Permanent Mission of the
UNITED ARAB EMIRATES
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة
لدولة الامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

معالي راشد عبدالله النعيمي

وزير الخارجية

رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورتها الثامنة والخمسين

نيويورك في 26 سبتمبر 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يطيب لي باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق سانت لوسيا بأخلص التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

وأتوجه بالشكر إلى سلفكم معالي جان كافان لما بذله من جهود قيمة في إدارة أعمال الدورة السابقة. كما وأعرب عن تقديري للأمين العام كوفي آنان على قيادته الحكيمة وسعيه المتواصل لتعزيز فعالية ودور الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

على الرغم من الأمال والتطلعات الإنسانية المنشودة مع الألفية الجديدة، إلا أنه لازالت هناك العديد من القضايا الإقليمية والدولية لم يتم التوصل إلى حل بشأنها وباتت تشكل شاغلنا الرئيسي لما تمثله من تهديد للأمن والسلم الدوليين ولسلامة الاستقرار والتنمية ورفاهية الشعوب، التي تستمد استمراريتها من احترام ونفاذ أحكام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية المختلفة.

إن الأحداث المؤسفة التي يشهدها العالم اليوم هي امتداد طبيعي لتداعيات الحقبة التاريخية السياسية الماضية التي سادتها الصراعات والاحتلال والاستبداد والظلم البشري، وإنتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن الحروب وما خلفته من تسابق على التسلح

بشتى أنواعه على حساب التنمية البشرية والاقتصادية والبيئية. ولمواجهة واحتواء هذه التحديات وتداعياتها يتطلب الأمر إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية خاصة مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن تعزيز وتطوير التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي يمثل أولوية حيوية ليس لدول وشعوب المنطقة فحسب وإنما للعالم أجمع، لذا عملت دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو في إطار العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية ، على انتهاج سياسة خارجية قائمة على التعايش السلمي، وتدابير بناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعمل على حل النزاعات وإنهاء الإحتلال بالطرق السلمية. وانطلاقا من تمسكها بمجمل هذه الثوابت والمبادئ المُستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن الحل لإنهاء احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، يكمن في الوسائل السلمية التي تجنب المنطقة المزيد من ويلات الحروب والدمار التي عانت منها شعوبها على مدار العقود الثلاثة الماضية، وعليه، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد دعوتها الى جمهورية إيران الإسلامية لإعادة النظر في موقفها ، والتجاوب مع مبادرتها السلمية التي أعلنتها منذ سنوات، الداعية الى الدخول في مفاوضات ثنائية جادة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على غرار القضايا الثنائية الأخرى التي تم تسويتها وفقا لمبادئ ميثاق

الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. ولازالت قضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي منذ احتلالها من قبل إيران عام 1971.

وفي هذا السياق نؤكد مجددا على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعلى أجوائها ومياهها الإقليمية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن هنا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو الحكومة الإيرانية الى التعامل مع هذه القضية الحساسة والهامة بروح من الإيجابية لإنهاء الاحتلال الإيراني ، كما نأمل في أن تؤدي الاتصالات واللقاءات الثنائية الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إيجاد حل لهذه القضية يرسخ علاقات حسن الجوار وجسور التعاون والمصالح المشتركة بين بلدينا ، ويعزز من دعائم الأمن والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة الهامة.

السيد الرئيس،

لقد شهد العالم منذ الدورة الماضية العديد من المتغيرات السياسية والأمنية المؤثرة في علاقاتنا الدولية، ولا سيما تلك المتصلة بمسألة الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي، وما آلت إليه من نتائج وتطورات تقوض دعائم الأمن والاستقرار والنماء في المنطقة والعالم.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ يقلقها استمرار معاناة الشعب العراقي الشقيق وتفاقم أوضاعه الإنسانية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فإنها تؤكد على أن الأمن

والإستقرار في العراق وعودته إلى الحظيرة الدولية لن يتحقق إلا بتضافر كافة الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة الشعب العراقي الشقيق على إصلاح مؤسساته الدستورية والإنمائية ، وتمكينه من إدارة شؤونه الداخلية وعلاقاته مع المجتمع الدولي ومع الدول المجاورة ليلعب دوره التاريخي والمسؤول في المنطقة.

وعليه فإننا نجدد ترحيبنا ودعمنا لجهود مجلس الحكم الإنتقالي والحكومة العراقية المؤقتة، ونأمل أن تساهم الأمم المتحدة بدور أكبر في معالجة الوضع في العراق وإعادة إعماره، والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه ، وحق شعب العراق في تقرير مصيره واختيار حكومته ومستقبله السياسي واستغلال موارده الطبيعية.

السيد الرئيس

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتابع عن كثب تطورات الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدين سياسة الإغتيالات والحصار التي تنتهجها اسرائيل والتي تتعارض مع القوانين والأعراف الإنسانية الدولية ذات الصلة. وعليه فإننا ندعو اللجنة الرباعية والدول الأخرى الفاعلة إلى التحرك من أجل إعادة إحياء عملية السلام، وإرغام إسرائيل على تنفيذ خارطة الطريق التي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين بحلول عام 2005، ووقف الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، ومطالبتها بالإمتناع عن وضع العقبات التي تحول دون تنفيذها، خاصة عمليات القتل والتدمير المتعمد التي تقوم بها قوات الإحتلال الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما نطالبها برفع الحصار الجائر عن الرئيس ياسر عرفات والشعب

الفلسطيني، وإزالة جدار الفصل والإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

السيد الرئيس،

إن الحل العادل والشامل والدائم لقضية الشرق الأوسط، يتطلب التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية المستندة على مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي أعتمدتها قمة بيروت، والتي تشمل المسارين السوري واللبناني والإنسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام 1967، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري ومنطقة مزارع شبعا اللبنانية.

كما يتطلب الأمر إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل، وانضمام إسرائيل الى معاهدة عدم الإنتشار النووي ووضع منشآتها النووية تحت رقابة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملاً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين الإرهاب بكل صوره وأشكاله وتطالب بتعبئة كافة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي والقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي يلجأ إليها المتطرفون والخارجون عن القانون كأداة لتحقيق أهدافهم التخريبية. وفي هذا السياق فإننا نعبر عن بالغ أسفنا للهجوم الإجرامي الذي وقع على مقر الأمم المتحدة وسفارة المملكة الأردنية الشقيقة في بغداد، ومسجد الإمام علي في النجف الذي نجم عنه مقتل الإمام محمد باقر الحكيم وعدد من الضحايا الأبرياء. كما

نقف إلى جانب الدول التي تعرضت لهجمات إرهابية إجرامية، لاسيما المملكة العربية السعودية الشقيقة، ونعبر عن تأييدنا لكافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها للقضاء على الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها، داعين المجتمع الدولي الى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الإرهاب واستئصال أسبابه وأدواته. مؤكدين على أهمية إحترام حقوق الإنسان وانتهاج الشفافية والمصارحة المستندة على الاحترام المتبادل بين الدول ومعتقداتهم وموروثاتهم الثقافية والحضارية، منعا لنشوء بيئة خصبة تنمو فيها مشاعر الإحباط والكراهية التي يستمد منها الإرهابيون مبرراتهم ودوافعهم .

السيد الرئيس،

رغم المؤتمرات العالمية المتعددة لاسيما قمة التنمية المستدامة، ومؤتمر تمويل التنمية التي تهدف إلى معالجة الخلل القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيره على نمو الاقتصاد العالمي، فإن العدد الأكبر من سكان العالم لازال يعيش أوضاعا غير مستقرة وغير إنسانية تتسم بزيادة الفقر وتفشي الأمراض والأمية نتيجة لإتساع الفجوة الإقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية المترتبة على عدم التزام الدول المتقدمة بتنفيذ تعهداتها وفقاً للقرارات الدولية.

ومن هذا المنطلق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو المجتمع الدولي الى الوفاء بالتزاماته لتقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة لاسيما الأقل نموا، كما لابد من قيام المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والقطاع الخاص بوضع استراتيجيات تهدف الى توفير الموارد المالية والإنمائية، لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية والفقيرة ، ضمن إطار بيئي سليم، وتسهيل دخول التقنيات المتقدمة إليها، وتخفيف أعباء الديون

الخارجية عنها، إضافة الى إزالة القيود الجمركية على التجارة الدولية لإحداث نقلة حقيقية في التجارة العالمية لتعم فوائدها جميع بلدان المجتمع الدولي.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن ننوه بالثقة الكبيرة التي أولاها المجتمع الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة في إستضافة الإجتماع السنوي لمحافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إمارة دبي الذي اختتم أعماله يوم الرابع والعشرين من الشهر الجاري، والذي سعدنا بالمنجزات التي تم تحقيقها في هذا الإجتماع وبما أولاه من إهتمام خاص بقضية التنمية والتعاون لتخفيف أعباء الفقر والمديونية في العالم.

وفي الختام ، فإن التحديات الجسام التي يواجهها المجتمع الدولي تعزز قناعتنا أكثر من أي وقت مضى، بضرورة الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية كمرجعية لحل النزاعات الإقليمية والدولية. ونأمل بأن تتكلل اجتماعات ومداولات هذه الدورة بالنجاح في تفعيل دور الأمم المتحدة كمنظمة متعددة الأطراف في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.